PUBLICATION: Al Iktissad Wal Aamal			COUNTRY: Lebanon	
Date	Page/Section	Colour	Circulation	Frequency
May, 2008	154-155	Yes	7000	Monthly

رئيس الهيئة المنظِّمة للإتصالات:

لبنان بأمسِّ الحاجة لتحرير قطاع الاتصالات

رئيس الهيئة المنظِّمة لقطاع الاتصالات في لبنان د. كمال شحادة مقتنع أنّ لبنان قادر على الانتقال من موقعه المتأخر في قطاع الاتصالات والمعلوماتية إلى صدارة بلدان العالم في غضون سنوات، لكن بشرط تطبيق خطة تحرير قطاع الاتصالات. "الاقتصاد والأعمال" التقت د.شحادة، وحاورته في تفاصيل "خطة تحرير قطاع الاتصالات" التي أطلقتها الهيئة مؤخراً.

د. كمال شحادة

يقول د. **شحادة**: "إنّ الهيئة نشرت خطة تحرير قطاع الاتصالات لاستشارة الجهات المعنية على المستوى الوطني". ويضيف: "لكن علينا الانتباه إلى أن الخطة لا تأتي فقط في سياق اللحاق بالتطوّرات التي حصلت في بلدان المنطقة، بل أيضاً لدفع لبنان إلى موقع الصدارة. والخطة تتناول كل الصُعد المتصلة بتنظيم القطاع، إن على المستوى التقني أو الخدماتي. فنحن نريد تحقيق أفضل سلة خدمات اتصالات ومعلوماتية في لبنان مع أوسع انتشار جغرافي ممكن، وهذه تُعد من أهم مقوّمات الاقتصادات التنافسية. وأُحدّد هنا خدمات الـ"برودباند" أو الحزمة العريضة. ونرى أن الخطة تسمح للبنان على المدى الطويل ليس بمجرد تحقيق الصدارة الإقليمية، بل الريادة العالمية في مجال خدمات الاتصالات والمعلوماتية. ولا أبالغ إذا قلت أن الخطة الموضوعة أمام اللبنانيين اليوم يمكن، في حال توفر الدعم الكامل لها، أن تضع لبنان في صدارة التجارب الدولية خلال السنوات العشر المقبلة. فعلى الرغم من كل عوامل النجاح المتوفرة في بلدنا من خبرات وإمكانات ومعرفة، إلا أن التحدي أمامنا يبقى كبيراً، لذلك فإن الخطة مبنية على الواقع والمقومات المتوفرة. ومع تطبيقها، سيقترب لبنان أكثر من اقتصاد المعرفة وهذا سيساعد على دعم القطاعات الاقتصادية كافة".

تحدّيات بالجملة

ويضيف د. **شحادة**: "أمامنا تحدّيات عدة ينبغي التعامل معها لتسهيل تطبيق برنامج تحرير قطاع الاتصالات. أولاً، علينا إقناع القيادة السياسية بأهمية المشروع ومحاولة ترسيخ "الإلهام" لدى من يملكون القرار للسير بالخطة. وإذا لم نقنعهم نكون قد فشلنا. **ثانياً**، على المستوى السياسي، تحتاج الخطة إلى استقرار كامل، إذ إنّ الاستثمارات في قطاع الاتصالات كما في سائر القطاعات تحتاج إلى مقومات أساسية منها الهدوء والثقة باقتصاد البلاد. وبوضوح أكثر، في حال لم يتأمّن الاستقرار لا نتوقع أن يشكل قطاع الاتصالات في لبنان مكاناً جاذباً للاستثمارات. أما من جهتنا كهيئة منظّمة للقطاع، فإننا نملك كل المقومات التشريعية والقانونية لمتابعة مساعينا الهادفة إلى التطوير، لذا نقوم بعملنا على أكمل وجه. وما يمكن تحقيقه في عامين بوجود دعم سياسي، يمكن أن يأخذ سنوات من دون وجود هذا الدعم".

أما عن وجهة تطور الأمور في القطاع في حال عدم توفر الدعم السياسي لبرنامج تحرير قطاع الاتصالات، يقول د. **شحادة**: "إذا لم تتوفر لدينا كل مقومات الدعم السياسي، يمكن أن نستمر في إطلاق مبادرات، لكننا سنمضي بتنفيذ عدد أقل من الخطط المطروحة. كما سنتابع تنفيذ خطة

البرنامج المقترح لتحرير قطاع الاتصالات في لبنان

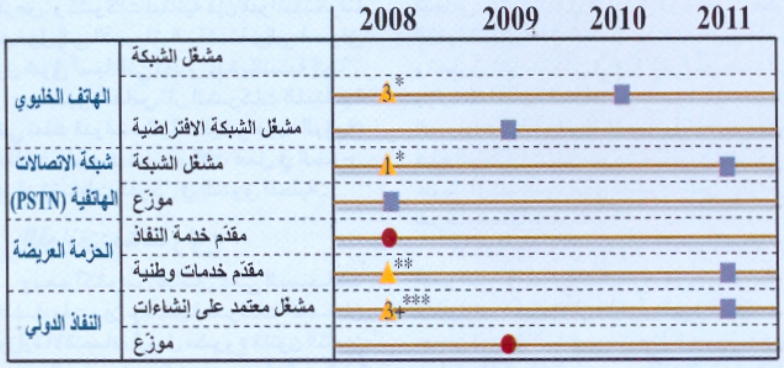

* على افتراض أنّ شركة "اتصالات لبنان" "ليبان تليكوم" سوف تؤسّس سنة 2008

** إنّ عدد تراخيص مقدّمي خدمات "الحزمة العريضة" على صعيد وطني لا يزال قيد الدرس لدى الهيئة

*** رخصتان لمشغّلي الخليوي، ورخصة لشركة "اتصالات لبنان "ليبان تليكوم" والباقي لمشغّلي "الحزمة العريضة"

تطوير شبكة الحزمة العريضة، ذلك أن المشروع الخاص بها لا يحتاج إلى قرارات. ويتضمن مشروع الحزمة العريضة تطوير اتصالات لبنان بالعالم من خلال الكابل البحري (تبادل "البيانات" فقط من دون الاتصالات الهاتفية الصوتية)، يليه تطوير الشبكة المحلية لتتمكن من تلبية الطلب على السعة. لكن في المقابل، أتوقع أنه في حال أطلقت المزايدة على مشاريع اتصالات في لبنان من دون توفر الدعم السياسي والاستقرار، فإن الاستثمارات التي ستأتي ستكون أقل من المعدل المتوقع".

سيناريو العام 2013

وعن مستقبل سوق الاتصالات النقّالة في لبنان، يقول **د. شحادة**: "إن كل الترتيبات الضرورية لإطلاق الخصخصة قد اتخذت ولم يبق سوى التنفيذ. لكن مجلس الوزراء اتخذ قراراً بعدم تنفيذ أي عملية في هذا المجال

برنامج تحرير القطاع مطروح للتشاور

غياب الاستقرار يقلّص الاستثمارات

سوى مع رئيس جديد للجمهورية، يليه تشكيل حكومة جديدة".

ولدى سؤاله عن العائد المتوقع نتيجة بيع رخص النقّال في لبنان، فضّل **د. شحادة** التحدث عن قيمة مشروع آخر وهو الترخيص الخاص بالحزمة العريضة. واعتبر أن هذا الترخيص سيعود على الخزينة بما لا يقل عن 250 إلى 300 مليون دولار. وإذا تمت تنمية المشروع كما يجب، من المتوقع أن ترتفع عائدات هذا القطاع إلى ملياري دولار تقريباً بحلول العام 2015.

أما عن توقعاته لمستقبل قطاع الاتصالات في ما لو طبقت خطة التحرير بحسب توصيات الهيئة المنظمة للاتصالات، قال **د. شحادة**: "أعتقد أنه بحلول العام 2013 يمكن أن نرى سرعة اتصال عالية في استخدام الإنترنت يتمتّع بها كل بيت ومؤسسة لبنانية. أما عن نسبة اشتراكات النقّال، فيمكن أن ترتفع من نحو 30 في المئة من السكان حالياً إلى نحو 70 أو 75 في المئة بعد 3 سنوات من تاريخ تنفيذ الخصخصة". أما عن انتشار خدمات الحزمة العريضة، فتوقع **د. شحادة** أن ترتفع من 0,5 في المئة من السكان حالياً إلى ما بين 15 إلى 20 في المئة بعد سنوات عدة من تنفيذ المشاريع المتعلقة بتطويرها.